تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد على قطاع السياحة في الدول العربية

The Impacts of the corona virus COVID-19 crisis on the tourism sector in Arab countries

ط.د طرفاية كمال[1] * د.توات عثمان[2]

1-مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر3 (الجزائر)،

terfaia.kamel@univ-alger3.dz

2-مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر3 (الجزائر)،

touatabdou@yahoo.fr

تاريخ الاستلام:2020/09/03 تاريخ القبول:2021/02/24

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة الآثار والتداعيات المحتملة لجائحة فيروس كورونا COVID-19 على السياحة في الدول العربية، وذلك نتيجة إلغاء الكثير من الرحلات والخدمات السياحية، مما أدى إلى لجوء العديد من الدول لتخفيض خططها المتوقعة للعام الحالي 2020 وسط نظرة متشائمة لمستقبل النشاط السياحي الذي تمثل إيراداته بندا مهما في اقتصاديات العديد من الدول العربية.

خلصت نتائج الدراسة إلى تراجع الطلب على السفر في العالم العربي بنسبة 47 % في عام 2020 مقارنة بعام 2019، وتراجع نسبة مساهمة قطاع السياحة والسفر في الاقتصاد العربي بحوالي 126 مليار دولار أمريكي، مما يهدد خسارة حوالي 4 مليون فرصة عمل في القطاع، كما تجدر الإشارة إلى أن خصوصية تأثر كل دولة مرتبطة بطبيعة المنظومة الاقتصادية بها، ومدى قدرتها على تحمل هذه التداعيات وسرعة التعافي منه. من خلال طرح بدائل للسياسات المختلفة والمبنية على سيناريوهات محتملة في آجال زمنية معينة.

الكلمات المفتاحية: جائحة كورونا-السياحة الدولية -الناتج السياحي-الدول العربية.

* ط.د طرفاية كمال، المؤلف المرسل

Abstract:

This research paper aims to study the effects and potential repercussions of the COVID-19 pandemic on tourism in Arab countries, , as a result of canceling many trips and tourism services, which led many countries to reduce its expected plans for the current year 2020, amid a pessimistic view of the future of tourism activity, whose revenues represent an important item in the economies of many Arab countries.

The results of the study concluded that the demand for travel in the Arab world will decrease by 47% in 2020 compared to 2019, and the contribution of the travel and tourism sector to the Arab economy decreased by about $ 126 billion, which threatens the loss of about 4 million job opportunities in the sector in 2020. It should be noted that the specificity of the impact of each country is related to the nature of the economic system in it, the extent of its ability to withstand these repercussions and the speed of recovery from it. By proposing alternatives for different policies based on possible scenarios within certain time periods.

Keywords: Corona pandemic - international tourism - tourism output - Arab countries.

مقدمة

يعد قطاع السياحة من أكثر الأنشطة الاقتصادية تأثرا بجائحة فيروس كورونا المستجد نتيجة القيود المفروضة على وجهات السفر، إضافة إلى قيام عدد كبير من الدول بإلغاء رحلات الطيران للحد من تفشي الفيروس، وهو ما أدى إلى تراجع كبير لأنشطة السياحة والسفر.

وفي هذا السياق، تشير تقديرات منظمة السياحة العالمية إلى انخفاض أعداد السياح عالمياً بنسبة تتراوح ما بين 20- 30% خلال 2020 مقارنةً بالأرقام المتحققة في عام 2019 بحسب أخر تقييم للوضع السياحي نتيجة تأثير انتشار فيروس كورونا وما تبعه من قيود على السفر حول العالم، وقد تنخفض تبعاُ لذلك إيرادات قطاع السياحة عالمياً بنحو 50% أي ما يقارب 350- 400 مليار دولا خلال 2020 (أي فقدان سبع سنوات من النمو المتواصل) جراء انتشار فيروس كورونا لتكون بذلك

أسوأ أزمة تؤثر على القطاع السياحي خلال العقود الخمسة الماضية، ومن المتوقع فقدان ما يقارب 100 مليون وظيفة في القطاع عالمياً.

وقد انعكست أزمة فيروس كورونا المستجد على قطاعات السياحة العربية، حيث تضرر عدد من الدول من توقف أنشطة السياحة، يأتي على رأسها كل من السعودية والإمارات ومصر وتونس والمغرب وفلسطين. بناءً عليه، تبنت الحكومات العربية حزم من السياسات تستهدف تخفيف التداعيات السلبية على قطاع السياحة، وضمان قدرة منشآته على الوفاء بالتكاليف التشغيلية، وتمكينها من الإبقاء على العمالة لديها، تنوعت هذه التدخلات ما بين تسهيل نفاذ منشآت القطاع إلى خطوط الائتمان والسيولة بكلفة ميسرة، وضمانات حكومية للبنوك للتوسع في إقراض هذا القطاع، وإعفاء منشآت القطاع من أقساط ومدفوعات الفائدة على القروض، وتأجيل الضرائب المستحقة عليها، وغيرها من التدخلات الأخرى.

ومن هذا المنطلق، تأتي هذه الدراسة في محاولة لتسليط الضوء على أهم الآثار الاقتصادية لوباء كورونا على قطاع السياحة في الدول العربية، خاصة لاقتصاديات الدول التي تتخذ من السياحة مصدر دخل رئيس لها، والتي تأمل بعودة حركة الطيران الدولي بشكل تدريجي، واستئناف تنظيم البرامج السياحية، اعتبارا من الربع الرابع من عام 2020.

إشكالية الدراسة:

على ضوء ما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير أزمة فيروس كورونا المستجد (COVID-19) على قطاع السياحة في الدول العربية ؟ وما هي خطط إنعاش القطاع ؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو وضع السياحة العربية في ظل هذا الوباء ؟
- ما هي الإجراءات التي اتخذتها الدول للحفاظ على قطاعها السياحي من التدهور؟
- ما مدى قدرة قطاع السياحة على التعافي من أزمة تفشي وباء كورونا على ضوء تجارب الأزمات السابقة؟

أهداف الدراسة:

- توضيح التأثير العالمي لأزمة كورونا المُستجد على قطاع السياحة؛
- تحليل ومناقشة أثر تفشي وباء فيروس كورونا المستجد على قطاع السياحة في الدول العربية؛
- رصد الجهود التي تبنتها الحكومات العربية لدعم تعافي القطاع؛
- مقارنة تحليلية ما بين أزمة كورونا والأزمات السابقة.

منهجية الدراسة:

سعيا لبناء سليم للدراسة اتبعنا المنهج الاستقرائي من خلال الاعتماد على المعلومات والبيانات الإحصائية المستوفاة من المجلات والمواقع الالكترونية والتقارير والدراسات الدولية، للاستفادة منها في رصد لأهم الآثار الاقتصادية لوباء كورونا على قطاع السياحة في الدول العربية وتحليل السياسات الحكومية المتخذة لتلافي آثارها السلبية، في ظل حدث يتسم بالتسارع والتغير بشكل كبير، وهو ما يفرض التعامل مع نتائجها في سياق ما هو متاح من معطيات وفي إطار ما أمكن من مصادر في فترة زمنية قصيرة، كما تم اعتماد المنهج الاستنباطي من خلال استنباط التوقعات بشأن فترة التعافي ما بين أزمة كورونا وأنماط التعافي من أزمات سابقة، مع التنبيه الشديد لخصوصية هذه الأزمة وتفردها.

1. تأثير تفشي وباء كورونا المُستجد (COVID-19) على القطاع السياحي العالمي

يعد قطاع السياحة حاليًا واحدًا من أشد القطاعات تضرراً من جراء تفشي فيروس كورونا COVID-19، إذ حلت آثاره على كل من العرض والطلب على السفر، ويمثل ذلك خطرا إضافيا في سياق الضعف الطارئ على الاقتصاد العالمي والتوترات الجيوسياسية والاجتماعية والتجارية، فضلاً عن الأداء غير المتكافئ فيما بين الأسواق الرئيسية المصدرة للسفر (UNWTO, 2020).

وقبل الحديث عن الخسائر المتوقعة للقطاع السياحي العالمي هذا العام نتيجة لفيروس كورونا المستجد، نستعرض وضع السياحة العالمية خلال السنوات القليلة الماضية حتى نستطيع أن نرى أثر هذا الوباء عليه.

1.1. مساهمة السياحة في نمو الاقتصاد العالمي

يوضح الشكل التالي اتجاهات العائدات السياحية عبر الأقاليم العالمية مقارنة بمعدل الناتج المحلي الإجمالي العالمي:

الشكل رقم(01): نمو العائدات السياحية العالمية مقارنة بمعدل الناتج المحلي الإجمالي العالمي 2008-2018

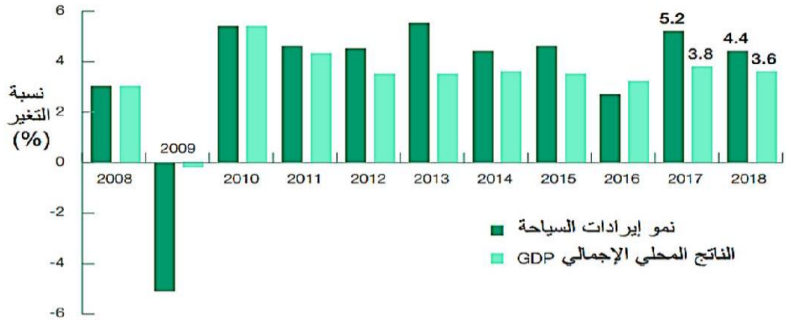

Source: (UNWTO) 2019.

من خلال الشكل رقم (01) أعلاه نلاحظ أن إيرادات السياحة نمت بشكل أسرع من الناتج المحلي الإجمالي العالمي خلال أغلب فترات العقد(2008-2018)

مما يؤكد أهمية السياحة في المساهمة في نمو الاقتصاد العالمي، فيما عدا عام 2009 الذي شهد انخفاضا كبيرا في نمو الإيرادات السياحية بنسبة(- 5%) مقارنة بسنة 2008 التي شهدت في نهايتها أزمة اقتصادية عالمية مست معظم القطاعات الاقتصادية الهامة وعلى رأسها السياحة، وتعدى أثر الأزمة الاقتصادية العالمية إلى الناتج المحلي الإجمالي العالمي حيث سجل انخفاضا في عام 2009 أي بنسبة – 0.05 % مقارنة بعام 2008، إلا أن الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي العالمي كان أقل أثرا بتبعات الأزمة الاقتصادية العالمية 2008 مقارنة بقطاع السياحة العالمية مما يدل على أن هذا الأخير يعتبر أكثر حساسية (قادري، 2020، صفحة 31).

2.1. الوضع السياحي العالمي قبل الأزمة - اقتراب النمو من معدلات تاريخية -

طبقا لمنظمة السياحة العالمية فإن عدد السائحين في العالم بلغ 1.33 مليار سائح عام 2017 والذي ارتفع بنسبة 4 % في عام 2018 ليصل إلى 1.4 مليار سائح ثم ارتفع مرة أخرى بنسبة 4 % أيضا في عام 2019 ليصل إلى 1.46 مليار سائح، وفيما يخص الإيرادات السياحية العالمية فطبقا لمنظمة السياحة العالمية فان الإيرادات ارتفعت من 1.3 تريليون دولار في عام 2017 إلى 1.45 تريليون دولار في عام 2018 وأخيرا بلغت 1.48 تريليون دولار في عام2019 (UNWTO، 2020).

مع انتشار فيروس كورونا لفيروس كوفيد- 19 في العديد من الدول وتأثيره الاقتصادي المحتمل، تقدر منظمة السياحة العالمية أن عدد السياح الدوليين قد ينخفض في عام 2020 على المستوى العالمي بنسبة تتراوح بين 1٪ و3 ٪، بدلا من نمو يتراوح بين 3٪ و4٪، كما كان متوقعا في أوائل جانفي 2020، مما تسفر عن خسارة ما بين 30 و50 مليار دولار في إنفاق الزوار الدوليين (إيرادات السياحة الدولية).

3.1. اتجاهات السياحة العالمية في ظل الأزمة

مع انتشار فيروس كورونا في العديد من الدول وزيادة عدد الإصابات والوفيات، قامت العديد من الدول بعمل إجراءات احترازية مشددة مثل إغلاق الحدود، وتعليق الرحلات الجوية، وفرض حظر تجوال وتعطيل الدراسة، وإلغاء الفعاليات وإغلاق دور العبادة، لذلك قامت منظمة السياحة العالمية بتعديل توقعاتها السابقة وتوقعت الآتي (UNWTO، 2020، صفحة 15):

- في نهاية شهر مارس 2020 ومع استمرار غلق الحدود وتعليق الرحلات الجوية في معظم دول العالم أشارت المنظمة إلى انخفاض عدد السياح في العالم في الربع الأول من العام الحالي 2020 بنسبة 22 % مما يهدد ملايين الوظائف المرتبطة بهذا النشاط، وقد بلغ هذا الانخفاض 19 % في أوروبا، 35 % في أسيا ودول الباسفيك و15 % في أمريكا و13 % في أفريقيا و11 % في الشرق الأوسط.
- من المتوقع تراجع الإيرادات السياحية العالمية هذا العام ما بين 910 بليون دولار و1.2 تريليون دولار.
- توقعت المنظمة أن يتسبب هذا الوباء في الإطاحة بحوالي 50 مليون وظيفة سياحية على مستوي العالم.
- مع بداية شهر ماي 2020 أشارت منظمة السياحة العالمية إلى أن انخفاض أعداد السائحين في العالم قد بلغ 57 % في شهر مارس الماضي.

4.1. السيناريوهات المحتملة للوضع السياحي العالمي في ظل تفشي وباء كورونا

تشير السيناريوهات المحتملة للوضع السياحي العالمي خلال عام 2020 إلى حدوث انخفاضات محتملة في عدد الوافدين بنسبة 58٪ إلى 78٪، وتستند هذه السيناريوهات إلى ثلاثة تواريخ محتملة لتوقعات الفتح التدريجي وفتح الحدود بين الدول وهي كالتالي(WTO, 2020) :

- **السيناريو الأول:** في حالة الفتح التدريجي للحدود وتخفيف قيود السفر وبدء رحلات الطيران الداخلي في بداية شهر جويلية 2020 سوف يصل الانخفاض في عدد السياح إلى حوالي 58 % فقط بالمقارنة بعام 2019.
- **السيناريو الثاني:** في حالة أن يتم الفتح التدريجي للحدود وتخفيف قيود السفر وبدء الطيران الداخلي في بداية شهر سبتمبر 2020 فإن انخفاض أعداد السائحين سوف يصل إلى 70% المقارنة لعام 2019 وهذا ما يتوقعه العديد من الخبراء.
- **السيناريو الثالث:** إذا استمرت الأمور كما هي حتى بداية ديسمبر 2020 فإن ذلك يعني خسائر كبيرة للنشاط السياحي وانخفاض في أعداد السائحين بنسبة 78 %.

طبقا للسيناريو الأول فمن المتوقع أن ينخفض عدد السائحين بحوالي 850 مليون سائح، ويصل هذا الانخفاض إلى 1020 مليون سائح طبقا للسيناريو الثاني، و1140 مليون سائح طبقا للسيناريو الثالث.

بالنسبة للإيرادات السياحية والتي كانت قد سجلت 1.48 تريليون دولار في عام 2019، فمن المتوقع أن تنخفض بنسبة 62 % طبقا للسيناريو الأول ليصل هذا الانخفاض إلى 910 بليون دولار وبنسبة 73 % طبقا للسيناريو الثاني ليصل هذا الانخفاض إلى 1080 بليون دولار أما إذا وصلنا إلى السيناريو الثالث فسوف تسجل هذه الإيرادات انخفاضا بنسبة 79 % لتصل إلى 1170 بليون دولار.

وأخيرا يمكن القول إن انتشار فيروس كورونا المستجد سوف يؤدي إلى انخفاض أعداد السائحين خلال عام 2020 ما بين 850 مليون و1.1 مليار سائح، وسوف يؤدي أيضا إلى انخفاض الإيرادات السياحية ما بين 910 بليون دولار إلى 1.2 تريليون دولار، أما عدد الوظائف التي سوف تتأثر من هذا الفيروس خلال هذا العام فسوف تتراوح ما بين 100 إلى 120 مليون وظيفة.

وبالإضافة إلى خسائر القطاع السياحي العالمي، فإن الاتحاد الدولي للنقل الجوي (IATA) قد أشار إلى أن الخسائر المتوقعة للنقل الجوي الدولي في ظل ظروف انتشار فيروس كورونا المستجد هي كالآتي(IATA, 2020) :

- حجم الخسائر المتوقعة لشركات الطيران في العالم تقدر بأكثر من 252 مليار دولار.
- سوف تؤدي هذه الأزمة إلى انخفاض قدرة صناعة الطيران بأكثر من 30 % خلال عام 2020.
- مع استمرار هذه الأزمة لعدة أشهر أخرى فإن ذلك سوف يؤدي إلى تعرض العديد من شركات الطيران في العالم لخطر الإفلاس.

2. تأثير تفشي وباء كورونا المُستجد على قطاع السياحة في الدول العربية

تأثرت الدول في العالم العربي بعاملين مزدوجين أديا إلى ضعف في توقعات النمّو لعام 2020، الأول آثار انتشار فيروس كورونا والثاني هبوط أسعار النفط والتي أثرت سلبا على عائدات أكبر الاقتصاديات في المنطقة وخصوصا في البلدان التي تواجه الصراعات، بالإضافة إلى ذلك، ساهمت إجراءات إغلاق الحدود التي فرضتها عدة دول خاصة إلى خسارة الملايين من الوظائف، خاصة في قطاع السياحة والسفر الذي يوظف نسبة كبيرة من القوى العاملة في العالم العربي.

1.2. أهمية قطاع السياحة على مستوى الدول العربية

ارتفع ناتج قطاع السياحة على مستوى الدول العربية ليصل إلى 313.6 مليار دولار في عام 2019 مقابل 281.5 مليار دولار في عام 2018 مسجلا بذلك زيادة قدرها 2.2 % مقارنة بعلم 2018 وفق بيانات الصندوق العربي، سجل ناتج قطاع السياحة السعودية أعلى مستوى له حيث بلغ 79.5 مليار دولار عام 2019، يليها كل من

الإمارات 58.2 مليار دولار، ومصر 48.3 مليار دولار (المنعم، اسماعيل، و قاسم، 2020).

الشكل رقم 02: ناتج قطاع السياحة على مستوى الدول العربية (مليون دولار) 2019.

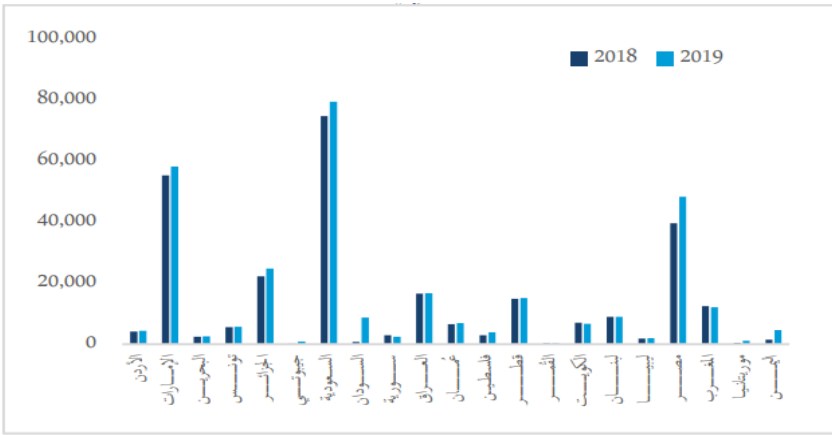

المصدر: صندوق النقد العربي (2020).

يلاحظ أن عدد من الدول العربية شهدت ارتفاعا ملموسا لناتج قطاع السياحة في عام 2019 جاء على رأسها مصر بارتفاع بلغ 22 %، كما ارتفع ناتج القطاع بنسبة تراوحت بين 8 و9 % في كل من الأردن والجزائر وجيبوتي، استحوذت كل من السعودية والإمارات ومصر على أعلى حصة من إجمالي ناتج قطاع السياحة في الدول العربية مجتمعة، حيث بلغت حصة الدول الثلاث مجتمعة حوالي 59% من إجمالي ناتج القطاع على مستوى الدول العربية، أي ما يعادل حوالي 186 مليار دولار خلال عام 2019 مقارنة مع نحو 170 مليار دولار عام 2018.

فيما يتعلق بمساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي على مستوى الدول العربية فقد بلغت نحو 11.4% خلال عام 2019، ترتفع الأهمية النسبية لقطاع السياحة إلى ما يفوق 10% من الناتج المحلي الإجمالي في عدد من الدول العربية التي

تعتبر وجهات سياحية عالمية مثل السعودية ومصر والإمارات وفلسطين، علاوة على تونس والمغرب.

2.2. الطلب على السياحة في الدول العربية قبل الأزمة

بالنسبة للدول المصدرة للسياح فقد شكل الزوار الصينيون والروس العدد الأكبر من المساهمين في إنعاش السياحة ضمن منطقة الدول العربية، وازداد السفر في مناطق العالم الأخرى نحو منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بوتيرة أسرع (+8%) في 2018 بحيث تبين السفر المتجه من القارة الأوربية كان الأقوى (+11%)، تليه القارة الأمريكية (+9%)، ثم آسيا والمحيط الهادي (+7%)، وتشير اتجاهات السفر الجوي إلى ارتفاع بنسبة 10% في الرحلات بين بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مقارنة مع نسبة 9% في السفر من مناطق أخرى في العالم. (حدادة، 2019، صفحة 6).

الشكل رقم 03: عدد السيّاح الدوليين الوافدين إلى العالم العربي ونسب التغيّر

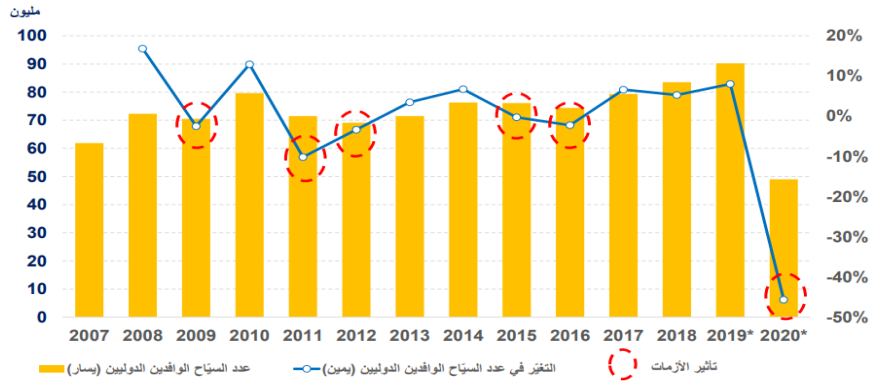

المصدر: المنظمة العربية للسياحة 2020.

من المتوقع أن يتراجع الطلب على السفر في العالم العربي بنسبة 47 %في العام 2020 مقارنة ب 2019، وأن تتراجع نسبة مساهمة قطاع السياحة والسفر في

الاقتصاد العربي بحوالي 126 مليار دولار أمريكي، مما يهدد خسارة حوالي 4 مليون فرصة عمل في القطاع في عام 2020 (ATO.، 2020، صفحة 13).

3.2. انعكاسات أزمة فيروس كورونا المستجد على قطاع السياحة في الدول العربية وسياسات دعم التعافي

كان لانتشار فيروس كورونا المستجد تداعيات ملموسة على قطاع السياحة في الدول العربية:

الشكل رقم 04: تأثير جائحة كورونا على الطلب على السفر وتوقعات التراجع في إيرادات في بعض الدول العربية في العام 2020 مقارنة بالعام 2019.

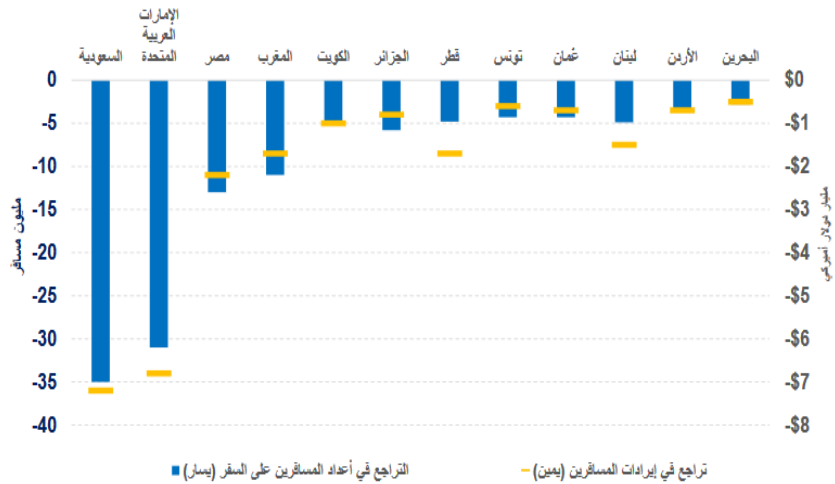

المصدر: المنظمة العربية للسياحة 2020.

في مصر: تشير الإحصاءات إلى أن عدد السائحين في عام 2019 بلغ 13 مليون سائح مقابل 3.11 مليون سائح في عام 2018 أي بزيادة قدرها 15 % في حين كان من المتوقع أن يبلغ 15 مليون سائح في عام 2020، كما بلغت الليالي السياحية 136.2 مليون ليلة في عام 2019 مقابل 121.5مليون ليلة في عام 2018 بزيادة قدرها 12 % وتوقعت نمو الليالي السياحية عام 2020 بنسبة 10 % لتصل إلى 150 مليون ليلة، كذلك سجلت الإيرادات السياحية 12.6 مليار دولار عام 2019 مقابل 11.6 مليار

دولار عام 2018 بزيادة قدرها 8 %، وتوقع نمو الإيرادات السياحية عام 2020 بنسبة 30 % لتصل إلى 16 مليار دولار. (IFPRI، 2020)، وقد كانت الأشهر الأولى من هذا العام 2020 تشير إلى ذلك حيث بلغ عدد السائحين خلال الثلاث أشهر الأولى من هذا العام حوالي 4.2 مليون سائح (2 مليون سائح خلال شهري يناير و فبراير و400 ألف سائح خلال النصف الأول من شهر مارس) وقدرت الإيرادات السياحية في هذه الفترة بحوالي 2.5 مليار دولار، ولكن مع ظهور فيروس كورونا المستجد أدى إلى الحد من هذه التوقعات وتم اتخاذ العديد من الإجراءات الاحترازية المتعلقة بالسياحة ومن أهمها القرارات الآتية (مرسي و الصادي، 2020) :

- توفير قرض مساندة لقطاع الطيران المدني بفترة سماح تمتد لعامين بالإضافة إلى دراسة قيام وزارة المالية بتحمل بعض الأعباء المالية على هذا القطاع لمساندته في التعامل مع تداعيات الظروف الراهنة.
- قيام البنك المركزي بدراسة لتقديم تمويل للمنشآت السياحية و الفندقية لتحويل العملية التشغيلية بهدف الاحتفاظ بالعمالة على أن تكون بفائدة مخفضة.
- تم تأجيل سداد مبلغ 41.8 مليون جنيه قيمة باقي حصيلة الدولة من أرباح الشركة القابضة للسياحة و الفنادق عن العام الماضي.
- إنشاء صندوق للأزمات لدعم العاملين في القطاع السياحي يستهدف دعم العمالة ألفندقية و المرشدين السياحيين والعاملين بالشركات و المنشآت السياحية و البازارات المختلفة لإنقاذهم في أوقات الأزمات.

في السعودية: تأثر نشاط السياحة الذي يساهم بنحو 10 % للمملكة في الناتج المحلي الإجمالي، نتيجة الإجراءات الاحترازية والإغلاق الذي شهدته المملكة خلال الربع الثاني من العام، وتوقف أنشطة العمرة خلال الربع الثاني من العام، والإعلان عن اقتصار موسم الحج على المقيمين بالمملكة فقط، ومن الجدير بالذكر أن العدد

الإجمالي للحجاج يتجاوز 20 مليون حاج سنويا مع جميع الأنشطة الاقتصادية التي تترتب عليه داخل وخارج المملكة، مما سيؤثر على عائدات الحج والعمرة خلال العام، وفي سياق جهودها لدعم التعافي، قامت السلطات بتقديم دعم لجميع القطاعات الاقتصادية في سياق حزمة تحفيز مالي بقيمة تجاوزت 226 مليار ريال، وركزت بإطارها على مساندة القطاع الخاص خاصة منه المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم والقطاعات

عالية المخاطر مثل الضيافة والسياحة، بالإضافة إلى السماح بتأجيل ضريبة القيمة المضافة والضرائب غير المباشرة ومدفوعات ضريبة الدخل لمدة ثالثة أشهر، في ظل رئاسة المملكة العربية السعودية لمجموعة العشرين في عام 2020، سعت المملكة إلى تعزيز الجهود الدولية لدعم قطاع السياحة، وتم في هذا الإطار عقد اجتماع استثنائي برئاسة المملكة، وحضور وزراء السياحة في مجموعة العشرين في شهر افريل لمناقشة الآثار السلبية التي تعرض لها القطاع السياحي نتيجة الأزمة، وما يتطلبه إنعاش القطاع من توفير الإجراءات المناسبة لضمان سلامة السياح، والعمل مع الحكومات والمنظمات الدولية لدمج قطاع السفر والسياحة في برامج الإنعاش الاقتصادي. (المنعم، اسماعيل، و قاسم، 2020، صفحة 3)، وأعلنت وزارة السياحة عن إطلاق موسم صيف السعودية "تنفس"، ذلك في الفترة من 25 جويلية إلى 30 سبتمبر 2020، ليستمتع من خلالها كافة أفراد العائلة، وكذلك الأفراد والمجموعات، باكتشاف الطبيعة الساحرة، والتنوع المناخي والعمق التاريخي والثقافة السعودية الأصيلة (Mt.Sa، 2020).

في الإمارات: التي ترتفع بها مساهمة قطاع السياحة إل نحو 14% من الناتج المحلي الإجمالي فقد تم اتخاذ العديد من الإجراءات الهامة في خطوة تهدف إل مساعدة الشركات المتضررة من فيروس كورونا Covid-19 وفق حزمة تحفيز بل ضخمة

تم تبنيها بقيمة 283.5 مليار درهم، مخصصة للمنشآت السياحية غير المملوكة من الحكومة، بما في ذلك الفنادق المصنفة ضمن فئة لا تتعدى أربع نجوم والمعالم السياحية وملاعب الجولف، وتمثلت هذه السياسات في (FCAS, 2020):

- إعفاء المنشات الفندقية من رسوم البلدية البالغة 5 % لمدة ثلاثة أشهر.
- إعفاءات وخصومات في رسوم المعرض المختلفة خلال العام 2020.
- خصم 50% للمحلات والمراكز التجارية المشاركة في الحملات التسويقية لعام 2020.
- تخفيض الإيجار 50% لمدة ثلاثة أشهر داخل المطار لكل من المطاعم، محلات الصرافة، المحلات التجارية، وكالات السفر، شركات الاتصالات والترويج السياحي وتأجير السيارات.

في المغرب: تشكل السياحة في المغرب 7% من الناتج الداخلي الخام، ويوفر قطاع السياحة 750 ألف فرصة عمل، وهو ما يمثل حوالي 5% من إجمالي نسبة التشغيل اقتصاديا، كما بلغ عدد السياح الأجانب نهاية عام 2019 حوالي 13 مليون سائح، بارتفاع نسبته 5.2% مقارنة مع عام 2018، وحقق قطاع السياحة عائدات بقيمة 78.6 مليار درهم (8.11 مليارات دولار) في عام 2019، بارتفاع7.7% عن عام 2018. ولمواجهة هذه الأزمة الغير المسبوقة، فإن القطاعين العام و الخاص وحدا جهودهما من أجل بلورة البرنامج التعاقدي في الفترة بين 2020 و 2022 و يضم 21 إجراء سيمكن القطاع من:(mtataes, 2020)

- الحفاظ على النسيج الاقتصادي و مناصب الشغل و مصادر دخل المستخدمين،
- ضمان الولوج إلى التغطية الاجتماعية لكافة مهنيي القطاع،
- إدماج القطاع الغير المهيكل،
- تسهيل و تسريع إعادة إقلاع القطاع السياحي،

- وضع أسس تطوير مستدام لقطاع السياحة بالمغرب.

في لبنان: وصلت إيرادات القطاع السياحي في عام 2019 حوالي 3.5 مليارات دولار، وقدرت مساهمة قطاع السياحة بإجمالي الناتج المحلي العام الماضي بـ8 %، كما أن خسائر القطاع السياحي قدرت العام الماضي ب 700 مليون دولار، ويقدر عدد العاملين فعليا بشكل مباشر أو غير مباشر في قطاع السياحة إلى أكثر من 150 ألف، يساهم القطاع في تأمين فرص عمل لنحو 25% من اليد العاملة اللبنانية، لكنه تراجع في السنوات الماضية إلى حدود 19%، استقبل لبنان خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2019 ما يزيد على مليون وأربعمائة ألف سائح، وأثر فيروس كورونا على السياحة حيث تراوحت خسائر المؤسّسات السياحية بين عشرات ملايين الدولارات لبعض المؤسسات وعشرات الآلاف لأخرى، خصوصاً أن الفنادق التي تضررت غالبيتها من الفنادق الكبيرة، كما أصبح أكثر من 100 ألف عامل في القطاع السياحي من أصل 150 ألفاً أصبحوا بلا عمل وبطالتهم قد تطول كثيراً، خصوصاً أن لا نية لدى المؤسسات السياحية لتحمل كلفة الترميم.

في تونس: بلغ عدد السياح الوافدين على تونس عام 2019 نحو 9.4 ملايين، ووصلت إيرادات القطاع السياحي إلى ما يفوق 5.5 مليارات دينار تونسي (1.95 مليار دولار) العام الماضي، يشكل قطاع السياحة حوالي 8% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو أكبر قطاع يوفر فرص عمل في البلاد بعد القطاع الزراعي، وهي من أكثر الأسواق تأثرا بوباء كورونا في الوقت الحالي، حيث انخفضت إيرادات السياحة في الأشهر الستة الأولى من العام الحالي بأكثر من 50 % مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي بعدما خلت منتجعات وفنادق تونس من السائحين الأجانب، تشمل الحزمة التي تبنتها الحكومة التونسية عدد من الإجراءات لدعم القطاع الخاص والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في عدد من القطاعات من بينها قطاع السياحة، بما يشمل

إعفاءات من ضريبة القيمة المضافة، وتيسير إجراءات استرداد الضريبة وتسريع السداد، وتأجيل دفع الضرائب لمدة ثالثة أشهر ابتداء من أول أفريل، علاوة على تأجيل مساهمة الشركات في الضمان الاجتماعي عن الربع الثاني من عام 2020 لمدة ثلاثة أشهر، وتأجيل سداد أقساط القروض البنكية والمؤسسات المالية لمدة ستة أشهر (المنعم، اسماعيل، و قاسم، 2020).

في الجزائر: شهدت نشاطات قطاع السياحة ركودا شبه تام تسبب في تكبيد القطاع خسائر وأضرار اقتصادية واجتماعية ضخمة سواء بالنسبة للوكالات السياحية والأسفار وأصحاب المؤسسات السياحية والفندقية بالإضافة إلى كافة الخدمات المرتبطة بمجال السياحة لاسيما قطاع النقل بكل مكوناته، حيث أعلن الديوان الوطني للإحصاء عن "أرقام مقلقة" من انخفاض بنسبة 3.9 % في إجمالي الناتج الداخلي في الربع الأول من 2020 إلى اقتراب نسبة البطالة من 15% في جويلية بعدما ثبتت عند 11.4% في نهاية 2019، وفي غياب إحصائيات دقيقة عن آثار تفشي وباء كورونا على قطاع السياحة في الجزائر فالأكيد أن تأثيره يبقى محدودا لضعف مساهمته في الناتج الداخلي الخام التي لم تتجاوز 4%، وفي إطار الجهود المبذولة من قبل الحكومة وتزامنا مع قرار رفع الإغلاق السياحي الذي كان مطبقا على القطاع منذ ستة أشهر، حيث قامت بإعداد البروتوكول الصحي للوقاية من الفيروس التاجي "كوفيد 19" للأنشطة السياحية، وذلك قصد وقاية وحماية صحة الزبائن والأفراد العاملين على مستوى المؤسسات الفندقية، وفي الفضاءات المخصصة للأنشطة السياحية (mtatf، 2020).

3. مدى قدرة قطاع السياحة العربية على التعافي من أزمة تفشي وباء كورونا على ضوء التجارب السابقة

1.3. السيناريوهات المحتملة بشأن فترة تعافي قطاع السياحة بعد أزمة كورونا

بهدف عودة نشاط قطاع السياحة والسفر في الدول العربية إلى المستويات المسجلة في عام 2019، قامت المنظمة العربية للسياحة بتطوير ثالثة سيناريوهات للتعافي وذلك بناءا على بيانات تم جمعها من مصادر عدة، بالإضافة إلى تحليل أنماط التعافي من أزمات سابقة (AAC و ATO، 2020، الصفحات 11-12-13):

- **سيناريو التعافي السريع:** يفترض هذا السيناريو تعافي قطاع السياحة والسفر والعودة إلى معدلات عام 2019 في عام 2023 إذا تم تطبيق معايير صحية عالمية متناغمة، وعودة ثقة المسافر بشكل سريع والعودة إلى شروط السفر الطبيعية للدخول للأسواق.
- **سيناريو التعافي البطيء:** بناءًا على هذا السيناريو، سيتعافى الاقتصاد العالمي ليصل إلى مستويات عام 2019 في عام 2023، بينما سيتعافى الطلب على السياحة والسفر في عام 2026، وذلك عند افتراض عدم تطبيق معايير صحية متناغمة، وضعف ثقة المسافر، وتطبيق قيود إضافية على الدخول إلى الأسواق.
- **سيناريو التعافي الوسطي:** ضمن هذا السيناريو، الذي افترضت فيه تعافي الاقتصاد بوتيرة ثابتة، وتنسيق الدول لجزءٍ من متطلباتها الصحية مع الدول الأخرى، وكبح تهديدات الحروب التجارية، وتوافر لقاح مع مطلع الربع الأول من عام 2021.

بينما سيتعافى الطلب على السياحة والسفر بشكل شبه كامل في عام 2024 ليصلا إلى مستويات عام 2019.

يتضح مما سبق، أن السيناريو الأقرب لعودة السياحة يختلف وفقًا للتوجهات الوطنية للدول، والتي ستعمل على استخدام أسلوب الفتح التدريجي الذي يعتمد على الابتكار والإبداع والسياسات السعرية لفتح السياحة الداخلية أمام سكانها،

ويليها السياحة الإقليمية التي تعتمد على الأسواق المجاورة، فيما تعد السياحة الدولية هي الأكثر مناقشة حول سبل الفتح، وخاصة من الأسواق الأوربية والتي تتعرض للضغوط الداخلية من أجل تخفيف قيود الحظر.

2.3. مقارنة تحليلية ما بين أزمة كورونا والأزمات السابقة

يقارن الرسم البياني التالي لفرص النمّو الاقتصادي الضائعة عند التعافي من الأزمة مقارنة بتوقعات آثار أزمة كورونا حسب السيناريوهات الثالث التي تم طرحها في السابق.

الشكل رقم 05 : تأثير فيروس كورونا على قطاع السياحة مقارنة بالأزمات السابقة

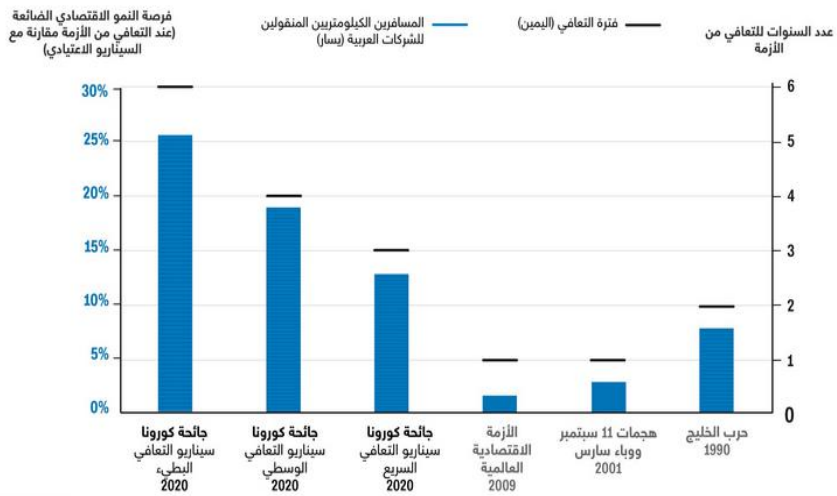

المصدر: المنظمة العربية للسياحة 2020.

من المعروف أن السياحة الدولية من أكثر الأنشطة تأثرا بالأحداث العالمية والإقليمية، فالسياحة الدولية هي الجزء الأكثر حساسية في النشاط الخدمي الدولي والتي لا يمكن أن تصبح مستقرة إلا في إطار عالم يتمتع بالهدوء والسلام من جهة وبحالة من النمو الاقتصادي المنتظم من جهة أخرى (كافي، 2009، صفحة 179).

في العقود الثلاثة الماضية تأثر القطاع السياحي بالعديد من الأزمات السياسية والاقتصادية لاسيما في المناطق العربية، وأسهمت في انخفاض نموه لفترة محدودة،

لكن تعد أزمة فيروس كورونا الحالية مختلفة تماماً بكل المعايير، إذ لم تعانِ القطاعات الاقتصادية خصوصاً السياحة والطيران من شلل شبه كامل إلا في هذه الأزمة، ما تطلّب مضاعفة الجهود للخروج منها والتعافي بشكل أسرع:

1.2.3. أزمة الخليج

في هذه الأزمة تقلّص عدد المسافرين الكيلومترين المنقولين إلى الشركات العربية بنسبة 15.1 % و9.5 % في العامين 1990 و1991 على التوالي عند مقارنتهما مع عام 1989، وتطلّب قطاع السفر عامين للتعافي من آثار أزمة حرب الخليج الثانية في مطلع التسعينيات من القرن الماضي، أما على صعيد السياحة، فقد سجل عدد السياح الوافدين الدوليين ارتفاعاً خجولاً بنسبة 1.8 % عام 1990 بالمقارنة مع عام 1989، وذلك بعد نمو بنسبة 4.3 % عام 1989 بالمقارنة مع عام 1988. وقد عادت معدلات النمو في أعداد السياح الدوليين الوافدين إلى العالم العربي إلى طبيعتها في عام 1991 بعد انتهاء الأزمة (المنجومي، 2020).

2.2.3. أزمة ما بين العامين 2001 و2003

تأثر قطاع السياحة والسفر ما بين عامي 2001 و2003 نتيجة لتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي بسبب صدمتين متتاليتين هما هجمات 11 سبتمبر الإرهابية 2001 ولاحقاً تفشي وباء "سارس" عام 2003، ونما الناتج العالمي بنسبة 2.5% في عام 2001 بالمقارنة مع عام 2000، ما يمثل انخفاضاً بنسبة 2.3 % بالمقارنة مع عام 1999. وعلى الرغم من تفشي فيروس "سارس" في عام 2002، فإن الاقتصاد العالمي استطاع أن يسجل مستوى نمو في ذلك العام وصل إلى مستويات عام 2000 أي ما قبل الأزمتين، أما بالنسبة إلى الطلب على السفر، فقد انخفض عدد المسافرين بنسبة 2.9 %و0.4 % خلال عامي 2001 و2002 على التوالي، عند مقارنتهما بعام 2000. كما أدى تفشي فيروس "سارس" إلى الحد من نمو عدد المسافرين بمعدل 3.1

% بالمقارنة مع عام 2000. وكذلك تضرر قطاع السياحة في عام 2001، حيث لم يسجل أي نمو تقريباً.

3.2.3. الأزمة المالية عام 2008

كان للأزمة المالية العالمية في عام 2008 أثر في اقتصاديات الدول العربية عموماً، وعلى قطاع السياحة العربية والسفر على وجه الخصوص، إذ أسهمت في تباطؤ نمو الناتج الإجمالي للدول العربية، مسجلة نسبة نمو بلغت 0.4 % عام 2009 بالمقارنة مع عام 2008، في حين كان قد نما بنسبة 5.8% عام 2008 بالمقارنة مع عام 2007. وفي السياق نفسه، تقلص عدد السياح الدوليين الوافدين إلى العالم العربي بنسبة 2.2 % خلال عام 2009 بالمقارنة مع عام 2008، ومن ناحية أخرى، نما عدد المسافرين عبر شركات الطيران العربية بنسبة 10% في عام 2009 بالمقارنة مع عام 2008، حيث استفادت هذه الشركات من انخفاض أسعار النفط، بالإضافة إلى التركيز على توسيع شبكاتها والحد من تكاليفها.

3.3. الاستعداد للمستقبل

واستشرافا لآفاق المستقبل وإدراكا منهما لجسامة الوضع، يبدي القطاع والوجهات السياحية العربية تفهما لحساسية هذا الوضع، ومن الصعب التنبؤ بموعد تحقق التعافي من هذه الأزمة، لكن على المدى القريب تتبع الحكومات وشركات القطاع الخاص تدابير لإدارة الأزمة بُغية حماية قطاع السياحة قدر المُستطاع، وحيثما تمكنّا من تنسيق الإجراءات المختلفة وتحقيق التكامل فيما بينها، فسيمكن التعافي من هذا الوضع بصورة أسرع على الأرجح، وفيما يلي بعض سياسات دعم التعافي الجديرة بالاهتمام (AAC و ATO، 2020):

- العمل على إعلان الوجهات السياحية العربية الآمنة عن طريق وضع بروتوكولات سياحية واحدة.

- إعداد خطط وإستراتيجيات تسويقية متكاملة بين الوجهات السياحية العربية مع وضع خطة إعلامية سياحية عربية.
- وضع إستراتيجية إعلامية سياحية عربية موحدة بانطلاق حملة «وجهات عربية واحدة وآمنة».
- إبراز تجارب جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية والإمارات كنماذج ناجحة في السياحة الداخلية والخارجية بعد جائحة كورونا.
- إنشاء آليات وإستراتيجيات لإدارة الأزمات وبناء المرونة، وضمان أن السياحة جزء من آلية ونظم الطوارئ الوطنية.
- تعزيز التسويق ودراسات الأسواق والعمل على استعادة ثقة المستهلكين السياحيين وتحفيز الطلب مع تنويع الأسواق والمنتج السياحي والخدمات.

خاتمة

تمثل أزمة فيروس كورونا إضافة جديدة إلى مختلف الأزمات التي تعاني منها السياحة في الدول العربية، وعلى الرغم من عدم تفشّي الفيروس بنفس الحدَّة التي ينتشر بها في أوروبا والولايات المتحدة، إلَّا أن آثار انتشاره ألقت بظلالها على القطاعات الاقتصادية، مثل قطاع السياحة، وما يزيد وطأة الأزمة هو عدم الإعلان الواضح عن توقيت إمكانية معاودة العمل بهذا القطاع، وما يرتبط به من قطاعات توقف العمل بها نتيجة انتشار هذا الفيروس، والتي ستستغرق فترة تعافيه ثلاثة سنوات على الأقل، لكن تلك العودة ستكون مليئة بالتحديات مع استمرار تفشي وباء كورونا، واستمرار المخاوف الدولية من بدء موجة ثانية من الوباء، كما أن عودة الدول العربية إلى ساحة العمل السياحي ستمثل تحديًا آخر؛ فكل دولة من هذه الدول سوف تدخل قريبًا في صراع شرس مع الدول الأخرى وذلك من أجل ضمان حصة سوقية أكبر من الطلب السياحي الدولي.

المراجع:

1. بوابة الأهرام الالكترونية (2020)، تعرف على السلامة الصحية للفنادق، http://gate.ahram.org.eg/News/2403266.aspx
2. جمال احمد (2020)، إنعاش القطاع السياحي أكبر التحديات في المنطقة العربية، https://alarab.co.uk/.
3. حدادة علي (2019)، الدور المتجدد للسياحة في التنمية الاقتصادية العربية، اتحاد الغرف العربية، مصر.
4. سلوى محمد مرسي و زينب محمد الصادي (2020)، تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد على القطاع السياحي المصري، معهد التخطيط القومي، مصر.
5. قادري عبدالقادر (2020)، السياحة الدولية كأبرز قطاعات الأمن الاقتصادي العالمي تأثرا بتداعيات كوفيد – 19، مجلة مدارات سياسية، المجلد 03، العدد 03.
6. مصطفي يوسف كافي (2009)، صناعة السياحة والأمن السياحي، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا.
7. المعطي حمزة (2020)، خطة إنقاذ السياحة المغربية- تسهيلات للشركات ورواتب للعاملين- https://al-ain.com/article/moroccan-tourism-facilities-companies-salaries
8. المنجومي منى (2020)، أزمات عصفت بالسياحة العربية وثلاثة سيناريوهات لعودتها إلى طبيعتها، https://www.independentarabia.com/node
9. منظمة السياحة العربية (2020)، ملخص تأثير كورونا على قطاعي السياحة والطيران، مصر.
10. المنظمة العربية للسياحة والتحاد العربي للنقل الجوي (2020)، دراسة تحليلية مشتركة بين المنظمة العربية للسياحة والتحاد العربي للنقل الجوي حول الأزمات السابقة التي أثرت على السياحة ومقارنتها مع أزمة جائحة كوفيد19.
11. هبة عبد المنعم ومحمد إسماعيل وجمال قاسم (2020)، تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد على قطاع السياحة في الدول العربية، صندوق النقد العربي ن مصر.
12. الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء (2020)،مبادرات حكومة الإمارات لمواجهة أزمة جائحة كورونا.
13. الهيئة السعودية للسياحة (2020)-إطلاق موسم صيف السعودية "تنفس"، السعودية.

14. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية المصرية (2020)،"تداعيات فيروس كورونا على قطاع السياحة"،مصر.

15. وزارة السياحة الجزائرية (2020)، البروتوكول الصحي للوقاية من الفيروس التاجي كوفيد-19 للأنشطة السياحية، https://www.mtatf.gov.dz/?page_id=7324&lang=ar

16. وزارة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي (2020)، توقيع البرنامج التعاقدي لدعم وإقلاع القطاع السياحي.https://mtataes.gov.ma/ar/

17. States Information Service, Egyptian Cabinet, (2017). "Egypt and Tourist Destinations", available at: https://sis.gov.eg/Story/116273?lang=en-us&lang=en-us .

18. IATA (2020) ;International Air Transport Association; Air Passenger Market Analysis, March 2020.

19. World Travel & Tourism Council (WTTC). TRAVEL & TOURISM, THE IMPORTANCE OF TRAVEL & TOURISM IN 2019. London :WTTC2020

20. World Tourism Organization, 2020. "COVID-19 Tourism Recovery Technical Assistance Package". Available at: https://webunwto.s3.eu-west-1.amazonaws.com/s3fs-public/2020-05/COVID-19-Tourism-Recovery-TA-Package_8%20May-2020.pdf